الأمم المتحدة

A/C.2/65/L.59

الجمعية العامة

Distr.: Limited
23 November 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون
اللجنة الثانية
البند ١٨ (ج) من جدول الأعمال
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد إريك لندبرغ (فنلندا)، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/65/L.6

القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٨/٢٠٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٦٠/١٨٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٦١/١٨٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ٦٢/١٨٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٦٣/٢٠٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٦٤/١٩١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(١)]،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٢)]،

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) انظر القرار ٦٠/١.

241110 241110 10-64914 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ووثيقته الختامية[٣]، وإلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية لعام ٢٠٠٨[٤]،

وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية لعام ٢٠٠٩ وإلى وثيقته الختامية[٥]،

وإذ تشير كذلك إلى الجلسة العامة الرفيعة المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقتها الختامية[٦]،

وإذ تشير إلى قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة نتائج لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ المتعلقة بالتنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تشدد على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لدعم النمو، وإذ تبرز أهمية القدرة على تحمل الديون وفعالية إدارة الدين في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تعترف بأن أزمات الديون السيادية تميل إلى أن تكون باهظة التكاليف ومعطلة، بما في ذلك بالنسبة لفرص العمل والاستثمار الإنتاجي، وتميل إلى أن تكون متبوعة بتخفيضات في الإنفاق العام، بما في ذلك في مجال الصحة والتعليم، وتؤثر بشكل خاص على الفقراء والضعفاء،

وإذ تؤكد من جديد أن على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته، وأنه لا مغالاة في التأكيد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك ما يسري منها في مجال إدارة الدين، في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تعترف بضرورة إكمال الجهود الوطنية، بما فيها الجهود المبذولة لبلوغ الأهداف الإنمائية والحفاظ على القدرة على تحمل الديون، ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة ترمي إلى توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة أمام البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية،

---

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(٥) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

(٦) انظر القرار ٦٥/١.

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن المؤسسات المتعددة الأطراف، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة، ينبغي أن تواصل القيام بدور هام، في ضوء ولاية كل منها، في مساعدة البلدان على تحقيق القدرة على تحمل الديون والمحافظة عليها،

وإذ تكرر التأكيد على أن القدرة على تحمل الديون تتوقف على تضافر عوامل كثيرة على الصعيدين الدولي والوطني، وإذ تشدد على ضرورة الاستمرار في مراعاة الظروف الخاصة لكل بلد والأثر المترتب على الصدمات الخارجية، كالتي نجمت عن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، في تحليل القدرة على تحمل الديون،

وإذ تدرك أهمية الجهود المبذولة على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي في الاستجابة للتحديات الناشئة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتي تواجه العديد من البلدان النامية، وإذ تعترف بأن آثار هذه الأزمة على التنمية لا تزال محسوسة، وتستتبع إمكانية التراجع عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتهدد القدرة على تحمل الديون في بعض البلدان النامية من خلال جملة أمور، منها تأثيرها على الاقتصاد الحقيقي واللجوء إلى زيادة الاقتراض من أجل تخفيف الآثار السلبية للأزمة،

وإذ تدرك أيضا ما لتخفيف عبء الديون، على أساس كل حالة على حدة، بما في ذلك إلغاء الديون عند الاقتضاء، وإعادة هيكلة الديون ومنع أزمة الديون وأدوات الإدارة، من أثر في التخفيف من أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في البلدان النامية،

وإذ تدرك كذلك دور تدفقات رأس المال الخاص في تعبئة التمويل من أجل التنمية، وإذ تشدد على التحديات التي تطرحها تدفقات رأس المال المفرطة في الأجل القصير في كثير من البلدان النامية، بما في ذلك القدرة على تحمل الديون الخاصة، وإذ تشجع على مواصلة استعراض فوائد ومساوئ تدابير الحيطة على مستوى الاقتصاد الكلي المتاحة للتخفيف من أثر تقلب تدفقات رأس المال،

وإذ تعرب عن قلقها من أن بعض البلدان المنخفضة الدخل قد تواجه تحديات متزايدة في خدمة ديونها،

وإذ تلاحظ مع التقدير أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين والجهات المانحة الثنائية قد وفرت قدرا كبيرا من تخفيف عبء الديون لثلاثين بلدا التي وصلت إلى نقطة الإكمال في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مما أدى إلى تخفيض ضعفها إزاء الديون إلى حد كبير، وتمكينها من زيادة

استثماراتها في مجال الخدمات الاجتماعية، وإذ تعترف مع القلق بأن بعض البلدان التي تجاوزت نقطة الإكمال لا تزال تصنف بأنها في خطر كبير من ضائقة الديون، وتحتاج إلى تجنب إعادة بناء أعباء ديون لا يمكن تحملها،

وإذ تلاحظ أن ست دول إضافية وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وأن أربعة من أصل أربعة وأربعين بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المؤهلة لا تزال لم تبلغ نقطة اتخاذ القرار، وإذ تعرب عن قلقها من أن البنك الدولي يصنف ما يقرب من جميع هذه الدول العشر المؤهلة التي تواجه صعوبات في الوصول إلى نقطة اتخاذ القرار أو نقطة الإكمال في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على أنها اقتصادات هشة، وإذ تشدد على أهمية مساعدة هذه البلدان، حسب الاقتضاء، على التصدي للتحديات التي تواجهها من أجل استكمال عملية مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون،

واقتناعا منها بأن تعزيز وصول السلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية إلى الأسواق يسهم بشكل كبير في القدرة على تحمل الديون في تلك البلدان،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام المعنون ”القدرة على تحمل الديون الخارجية والتنمية“[(٧)]؛

٢ - **تشدد** على الأهمية الخاصة التي يتسم بها إيجاد حل سريع وفعال وشامل ودائم لمشاكل ديون البلدان النامية من أجل تعزيز نموها الاقتصادي وتنميتها؛

٣ - **تؤكد** على أهمية أن تتم عمليات الإقراض والاقتراض على نحو مسؤول، وتشدد على وجوب تقاسم الدائنين والمدينين المسؤولية عن منع نشوء حالات يتعذر فيها تحمل الديون، وتشجع الدول الأعضاء، ومؤسسات بريتون وودز، ومصارف التنمية الإقليمية وغيرها من المؤسسات المالية والجهات المعنية المتعددة الأطراف ذات الصلة، على متابعة المناقشات الجارية في إطار مبادرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتشجيع الإقراض والاقتراض السيادي المسؤول، مع مراعاة العمل بشأن هذه المسألة التي تقوم بها المنظمات والمحافل الأخرى؛

٤ - **تحث** جميع المقرضين والمقترضين على الاستفادة من تحليلات القدرة على تحمل الديون في اتخاذ قراراتهم من أجل المساعدة على الحفاظ على مستويات مستدامة من الديون باتباع نهج منسق وتعاوني بين المقرضين والمقترضين، وتشدد على الدور الذي يضطلع به الإطار المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للقدرة على تحمل الديون بالنسبة

(٧) A/65/155.

للبلدان المنخفضة الدخل، في المساعدة على توجيه القرارات المتعلقة بالاقتراض والإقراض، وتحيط علما بالاستعراض الذي أجري مؤخرا لمرونة هذا الإطار، وتشجع على مواصلة استعراضه، مع المشاركة الكاملة من جانب الحكومات المقترضة، بطريقة مفتوحة وشفافة؛

٥ - **تكرر التأكيد** على ضرورة عدم استخدام أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام نهائية بشأن القدرة على تحمل الديون، وفي هذا الصدد، مع الإقرار بالحاجة إلى استخدام مؤشرات شفافة وقابلة للمقارنة، تدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في تقييمهما للقدرة على تحمل الديون، إلى الاستمرار في مراعاة التغيرات الجوهرية الناجمة، في جملة أمور، عن الكوارث الطبيعية والتراعات والتغيرات في توقعات النمو أو في معدلات التبادل التجاري على الصعيد العالمي، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، فضلا عن تأثير التطورات في الأسواق المالية، وتقديم معلومات بشأن هذه المسألة باستخدام منتديات التعاون المناسبة، بما فيها تلك التي تشترك فيها الدول الأعضاء؛

٦ - **تسلم** بأن القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل تتوقف على جملة أمور، منها النمو الاقتصادي وتعبئة الموارد المحلية والتوقعات المتعلقة بصادرات البلدان المدينة، وبالتالي فهي تتوقف على تهيئة بيئة دولية مؤاتية للتنمية، وإحراز تقدم في اتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، ووضع أطر تنظيمية شفافة وفعالة، والنجاح في التغلب على المشاكل الهيكلية للتنمية؛

٧ - **تسلم أيضا** بضخامة وتعدد أبعاد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تسببت في تدهور حاد في نسب الديون في العديد من البلدان النامية، **وتشدد** على ضرورة مواصلة مساعدة البلدان النامية على تجنب تراكم الديون التي لا يمكنها تحملها للحد من خطر الانتكاس في أزمة ديون أخرى، وتحيط علما في هذا الصدد بالموارد الإضافية التي أتيحت خلال الأزمة ومنذ بدايتها عن طريق صندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وتدعو إلى مواصلة توفير التمويل بشروط ميسرة وفي شكل منح للبلدان منخفضة الدخل لتمكينها من التصدي لآثار الأزمة؛

٨ - **تسلم كذلك** بالأدوار التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، وفقا لولاية كل منها، وتشجعها على مواصلة دعم الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق النمو والتنمية المستدامة والقدرة على تحمل الدين الخارجي في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال الرصد المتواصل للتدفقات المالية العالمية وآثارها في هذا الصدد؛

٩ - **تشدد** على ضرورة تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز تمويل الديون وتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلة الديون، وتحيط علما بالتحسن الذي طرأ مؤخرا في

إطار الإقراض لصندوق النقد الدولي، من خلال جملة أمور منها تبسيط الشروط ووضع صكوك أكثر مرونة، بينما تلاحظ أيضا أن البرامج الجديدة والجارية يجب ألا تحتوي على شروط مسايرة للدورة الاقتصادية لا مبرر لها، وتدعو إلى مواصلة استعراض مرافق الإقراض الجديدة، وتحث مصارف التنمية المتعددة الأطراف على المضي قدما في تقديم مساعدة مرنة وتساهلية تدفع مقدما وبصورة عاجلة لمساعدة البلدان النامية بشكل كبير وسريع على سد ثغرات التمويل التي تواجهها في إطار جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع الأخذ في الاعتبار أنه سيتعين على مرافق الإقراض الجديدة أن تنظر في قدرات كل من تلك البلدان على الاستيعاب وعلى تحمل الديون؛

١٠ - **تلاحظ** قيام صندوق النقد الدولي بتخفيف عبء الفائدة للبلدان منخفضة الدخل في شكل مدفوعات دون فائدة على التمويل من مرافق القروض الميسرة حتى نهاية ٢٠١١، وتدعو صندوق النقد الدولي إلى النظر في استعراض مرافق الإقراض التساهلي للبلدان منخفضة الدخل لفترة ما بعد عام ٢٠١١؛

١١ - **تلاحظ أيضا** أن البلدان النامية يمكن أن تسعى للتفاوض، كملاذ أخير، على أساس كل حالة على حدة، ومن خلال الأطر القائمة، والاتفاقات المؤقتة على تجميد الديون بين المدينين والدائنين من أجل المساعدة في تخفيف الآثار السلبية للأزمة وتحقيق الاستقرار في التطورات الاقتصادية الكلية؛

١٢ - **تحيط علما** بالتقدم المحرز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، وتعرب في الوقت نفسه عن القلق من أن بعض البلدان لم تصل بعد إلى نقطة اتخاذ القرار أو نقطة الإكمال، وتدعو إلى تنفيذهما التام وفي الوقت المناسب وإلى مواصلة تقديم الدعم إلى البلدان المتبقية المستوفية الشروط في إنجاز العملية التي تجري في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتشجع جميع الأطراف، دائنين ومدينين على السواء، على الوفاء بالتزاماتهم في أسرع وقت ممكن بغية إنجاز عملية تخفيف عبء الدين؛

١٣ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون **وتشجع** تلك الجهود، وتهيب بهذه البلدان أن تواصل تعزيز سياساتها الداخلية لتحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر بوسائل منها تهيئة بيئة محلية تساعد على تنمية القطاع الخاص، ووضع إطار مستقر للاقتصاد الكلي، وإيجاد نظم شفافة ومسؤولة في مجال المالية العامة، وتدعو في هذا الصدد الدائنين، من القطاعين العام والخاص على السواء، الذين لا يشاركون حتى الآن مشاركة كاملة في المبادرتين المتعلقتين بتخفيف عبء الديون إلى زيادة مشاركتهم بقدر

كبير، بوسائل منها معاملة البلدان المدينة التي أبرمت اتفاقات مستدامة للتخفيف من عبء الديون مع الدائنين، معاملة متساوية قدر الإمكان، وتدعو مؤسسات التمويل الدولية والجهات المانحة إلى مواصلة تقديم التمويل الملائم وبشروط ميسرة بما فيه الكفاية؛

١٤ - **تؤكد** أن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المؤهلة لتخفيف عبء الديون لن تكون قادرة على التمتع بالمزايا الكاملة ما لم يساهم جميع الدائنين، بما في ذلك القطاعان العام والخاص بنصيبهم العادل ويشاركوا في الآليات الدولية لتسوية الديون لضمان قدرة هذه البلدان على تحمل الديون؛

١٥ - **تشجع** البلدان المانحة على اتخاذ خطوات تكفل ألا يؤدي ما تقدمه من الموارد لتخفيف عبء الديون، في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين إلى الانتقاص من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المزمع تقديمها للبلدان النامية؛

١٦ - **تلاحظ مع القلق** أن بعض البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير المشمولة بالمبادرتين الحاليتين لتخفيف عبء الديون قد تكون تواجه أعباء ديون كبيرة قد تؤدي إلى إيجاد قيود على تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، مما يدل على إمكانية وجود حاجة إلى النظر في مبادرات لتخفيف الديون عن هذه البلدان على أساس كل حالة على حدة؛

١٧ - **تشجع** نادي باريس على أن يأخذ في الاعتبار، عند معالجة مسألة ديون البلدان المدينة المنخفضة والمتوسطة الدخل غير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، قدرة تلك البلدان على تحمل ديونها في الأجل المتوسط إلى جانب الثغرات التي تواجهها في التمويل، وتحيط علما مع التقدير بنهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس في وضع شروط للتخفيف من عبء الدين مكيفة حسب الاحتياجات الخاصة للبلدان المدينة، مع الإبقاء على عملية إلغاء الدين بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

١٨ - **تؤكد** ضرورة المعالجة الفعالة لمشاكل ديون البلدان النامية المتوسطة الدخل، وتؤكد في هذا الصدد على أهمية نهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس كوسيلة عملية لمعالجة هذه المسألة، وتلاحظ أن الإطار الحالي للقدرة على تحمل الديون المستخدم لتحليل حالة ديون البلدان المتوسطة الدخل، يركز غالبا على ديناميات الديون المتوسطة الأجل؛

١٩ - **تؤكد أيضا** على ضرورة أن يظل المجتمع الدولي يقظا في رصد حالة ديون أقل البلدان نموا، وأن يواصل اتخاذ تدابير فعالة، يفضل أن تكون في سياق الأطر القائمة، من

أجل معالجة مشكلة ديون هذه البلدان، بطرق منها إلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نموا لدائنين من القطاعين العام والخاص؛

٢٠ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وتهيب به أن يتحلى بالمرونة، وتؤكد ضرورة مواصلة تلك الجهود في مساعدة البلدان النامية في فترة ما بعد انتهاء النزاع، ولا سيما البلدان الفقيرة منها والمثقلة بالديون، على إنجاز خطوات التعمير الأولي اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٢١ - **ترحب أيضا** بالجهود التي يبذلها الدائنون وتدعوهم إلى إبداء المرونة تجاه البلدان النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية وذلك لتمكينها من التصدي لمشاكل مديونيتها، مع مراعاة الحالة والاحتياجات التي تنفرد بها هذه البلدان؛

٢٢ - **تؤكد** أن تخفيف عبء الديون يمكن أن يقوم بدور رئيسي في الإفراج عن الموارد التي ينبغي توجيهها نحو الأنشطة التي تتسق والقضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتحث في هذا الصدد البلدان على استخدام تلك الموارد التي أفرج عنها من خلال تخفيف عبء الديون، ولا سيما من خلال إلغاء الديون وتخفيضها، في تحقيق تلك الأهداف؛

٢٣ - **تدعو** إلى النظر في اتخاذ تدابير ومبادرات إضافية ترمي إلى كفالة القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال زيادة التمويل المقدم في شكل منح وغير ذلك من أشكال التمويل المقدم بشروط ميسرة وإلغاء ما نسبته ١٠٠ في المائة من الديون الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف المستوفية الشروط المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والقيام، عند الضرورة وعلى أساس كل حالة على حدة، بتخفيف عبء الدين أو إعادة هيكلته إلى حد كبير لصالح البلدان النامية غير القادرة على تحمل عبء ديونها وغير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

٢٤ - **تدعو** البلدان المانحة إلى أن تقوم، مع مراعاة التحليلات الخاصة بقدرة كل بلد على حدة على تحمل الديون، بمواصلة جهودها من أجل زيادة المنح الثنائية المقدمة للبلدان النامية التي من شأنها أن تسهم في تعزيز القدرة على تحمل الديون في الأجلين المتوسط والطويل، وتسلم بضرورة تمكين البلدان من تعزيز فرص العمل والاستثمارات المنتجة والاستثمار في عدة قطاعات من بينها الصحة والتعليم، مع المحافظة على القدرة على تحمل الديون؛

٢٥ - **تدعو** إلى تكثيف الجهود الرامية إلى منع حدوث أزمات فيما يتعلق بالديون والتخفيف من حدة انتشارها وتكاليفها من خلال تعزيز الآليات المالية الدولية لمنع وقوع الأزمات وحلها، وتشجع القطاع الخاص على التعاون في هذا الصدد، وتدعو الدائنين والمدينين إلى مواصلة بحث إمكانية القيام، حسب الاقتضاء وعلى أساس متفق عليه وبصورة تتسم بالشفافية على أساس كل حالة على حدة، باستخدام صكوك جديدة ومحسنة تتعلق بالدين وآليات مبتكرة مثل مقايضة الديون، بما في ذلك الديون مقابل أسهم في مشاريع الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن صكوك مقايسة الديون؛

٢٦ - **تدعو** إلى النظر في وضع نهج معززة لآليات إعادة هيكلة الديون السيادية وآليات تسوية الديون، بالاستناد إلى الأطر والمبادئ القائمة، وذلك بمشاركة واسعة من الدائنين والمدينين، ومعاملة جميع الدائنين معاملة متساوية واضطلاع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من المنظمات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة بدور هام، وتدعو جميع البلدان في هذا الصدد، إلى تعزيز المناقشات الجارية في الأمم المتحدة والمحافل المعنية الأخرى، بشأن ضرورة وجدوى وضع إطار أكثر تنظيما للتعاون الدولي في هذا المجال والمشاركة في هذه المناقشات؛

٢٧ - **تلاحظ** التغير في تكوين الديون السيادية لبعض البلدان، التي تحولت بشكل متزايد من الاقتراض الرسمي إلى الاقتراض التجاري ومن الدين العام الخارجي إلى الدين العام المحلي، وإن كان الجانب الأكبر من التمويل الخارجي الذي تتلقاه غالبية البلدان المنخفضة الدخل لا يزال رسميا، وتلاحظ أن مستويات الدين المحلي والزيادة الهامة في عدد الدائنين، من الجهات الرسمية والخاصة على حد سواء، يمكن أن تشكل تحديات أخرى لإدارة الاقتصاد الكلي والقدرة على تحمل الديون العامة، وتؤكد ضرورة التصدي للآثار المترتبة على هذه التغييرات، بوسائل منها خلال تحسين جمع البيانات وتحليلها؛

٢٨ - **تقر** بالمخاوف من زيادة التقاضي من جانب الصناديق الانتهازية، وتقر في هذا الصدد أن اتفاقات نادي باريس تمثل أدوات مفيدة للتعاون الدولي، وأن البلدان المدينة تعاني من صعوبات في الحصول على معاملة مماثلة من الدائنين الآخرين على النحو المطلوب في الشرط الموحد الوارد في تلك الاتفاقات؛

٢٩ - **تؤكد** الحاجة إلى زيادة تبادل المعلومات والشفافية واستخدام معايير موضوعية عند وضع سيناريوهات الديون وتقييمها، بما في ذلك تقييم الديون المحلية العامة والخاصة، من أجل ضمان تحقيق الأهداف الإنمائية، وتقر بأن وكالات التقدير الائتماني تقوم بدور هام في توفير المعلومات، بما في ذلك تقييم المخاطر المؤسسية والسيادية، وتطلب في هذا

الصدد إلى الأمين العام أن يورد آخر المعلومات عن الإشراف على وكالات التقدير الائتماني، لدى قيامه بإعداد تقريره عن تنفيذ هذا القرار؛

٣٠ - **تدعو** المجتمع الدولي إلى مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة الدعم، بما في ذلك المساعدة المالية والتقنية، لبناء القدرات المؤسسية في البلدان النامية لتعزيز الإدارة المستدامة للديون باعتبارها جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية، بما في ذلك تعزيز الشفافية والمساءلة في نظم إدارة الديون وقدرات التفاوض وإعادة التفاوض، والمشورة القانونية الداعمة في ما يتعلق بالتصدي للتقاضي المتعلق بالدين الخارجي وبيانات الديون والتسويات بين الدائنين والمدينين، من أجل تحقيق القدرة على تحمل الديون والحفاظ عليها؛

٣١ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى القيام، بالتعاون مع اللجان الإقليمية والمصارف الإنمائية وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ذات الصلة وأصحاب المصلحة المتعددين المعنيين، بمواصلة وتكثيف التعاون فيما يتصل بأنشطة بناء القدرات في البلدان النامية في مجال إدارة الديون والقدرة على تحمل الديون؛

٣٢ - **تشجع** على زيادة تحسين تبادل المعلومات، على أساس طوعي، بشأن الاقتراض والإقراض بين جميع المقرضين والمقترضين؛

٣٣ - **تقر** بأن توفر بيانات شاملة في الوقت المناسب عن مستوى وتكوين الديون هو شرط ضروري لجملة أمور منها، بناء نظم للإنذار المبكر التي ترمي إلى الحد من تأثير أزمات الديون، وتدعو البلدان المدينة والدائنة إلى تكثيف جهودها لجمع البيانات، وتدعو الجهات المانحة إلى النظر في زيادة دعمها لبرامج التعاون التقني التي تهدف إلى زيادة القدرة الإحصائية للبلدان النامية في هذا الصدد؛

٣٤ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء وبمنظومة الأمم المتحدة، وتدعو مؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص، إلى اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ولا سيما تلك التي تتعلق بمسألة القدرة على تحمل الديون الخارجية للبلدان النامية؛

٣٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وأن يدرج في هذا التقرير تحليلا شاملا وموضوعيا لحالة الديون الخارجية للبلدان النامية؛

٣٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''، بندا فرعيا بعنوان ''القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية''.